

## قياس العلاقة السببية بين السياسة النقدية التحكيمية نافذة بيع

العملة، وسعر الصرف الموازي في العراق للمدة 2004-2022

Measuring the causal relationship between the controlling  
monetary policy(currency sale window)and the parallel  
exchange rate in Iraq for the period(2004-2022)

م.د. رغد حقي خليل

Rgad haqee kaleel

raghedhaki@gmail.com

مديرة تربية الكرخ الثانية /وزارة التربية

الكلمات الرئيسية : نافذة بيع العملة، سعر الصرف، السياسة النقدية، سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الحقيقي.

Keywords: currency sale window, exchange rate, monetary policy, official exchange rate, real exchange rate.

### المستخلص:

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم(نافذة بيع العملة)فضلا عن معرفة العلاقة بين مزاد العملة و سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2022) باستخدام سببية لكرانجر، اما فرضية البحث فقد اجابة على تساؤل الدراسة إن نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي لها تأثير مباشر على سعر صرف الموازي وقد توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات كان أهمها توجد علاقة سببية باتجاه واحد من متغير نافذة شراء العملة من وزارة المالية( $p1$ ) باتجاه سعر الصرف الموازي( $EX1$ )واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها العمل على تنوع مصادر الدخل من خلال تفعيل القطاعات الأخرى(الصناعة، الزراعة، التجارة، السياحة)والعمل على تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية لأنها مصدر معرض للصدمات بصورة دائمة والاعتماد على مصادر اخرى(كالرسوم والضرائب)مع معرفة الاعمال التي تفرز عليها لاجتناب الاضرار بالطبقة الفقيرة.

### Abstract:

The study aims to clarify the concept of (currency selling window), as well as to know the relationship between the currency auction and the exchange rate in the Iraqi economy for the period (2004-2022) using Granger causality. As for the research hypothesis, it answered the study question that the currency-selling window in the Central Bank of Iraq has a direct impact on the parallel exchange rate. The study reached a set of conclusions, the most important of which was that there is a causal relationship in one direction from the currency purchase window variable from the Ministry of Finance ( $p1$ ) towards the parallel exchange rate (1EX). The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is working on diversifying sources of income by activating other sectors (industry, agriculture, trade, tourism) and working to reduce dependence on oil revenues because it is a source that is constantly exposed to shocks and relying on other sources (such as fees and taxes) with knowledge of the works imposed on it to avoid harming the poor class.

## المقدمة:

ان طبيعة الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط كمصدر أساسي لتمويل الموازنة العامة، كما يعاني من الاختلالات الهيكلية و تخلف النظام المالي والمصرفي جعل انتقال اثر السياسة النقدية غير فاعلة بنسبة كبيرة في القنوات التقليدية، لذا تم التحول في اتجاهات السياسة النقدية إثر حصول البنك المركزي على استقلالته استناداً الى قانون 56 لعام 2004 وما يحمله هذا القانون من مضامين اعطت نوعاً من المصادقية في الافصاح عن الأوضاع الاقتصادية والنقدية للبلد. لذا فقد تم استخدام ادوات تتناسب مع الظروف الاقتصادية والنقدية التي يعيشها البلد وبما يحقق هدف استقرار الاسعار. حيث اعتمد المركزي على سعر الصرف اداة رئيسة للحد من الضغوط التضخمية، فمن خلال تبني سعر الصرف مثبتاً اسماً وهدفاً وسيطاً للسياسة واستعمال نافذة بيع العملة للسيطرة عليه وتقليص الفجوة بين السعر المعلن والسعر الموازي، نجحت السلطة النقدية في الحفاظ على سعر صرف مستقر نسبياً للمدة محل الدراسة، فضلاً عن الاستقرار في الاقتصاد العراقي.

**أهمية البحث:** برزت من خلال أهمية السياسة النقدية التحكومية (نافذة بيع العملة) في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار بصورة مباشرة لغرض تلبية احتياجاته والتحكم بأسعار صرف العملة بصوره غير مباشرة وتمارس دوراً مهماً في الاستقرار الداخلي والسيطرة على المستوى العام للأسعار (التضخم) من خلال الاعتماد على نافذة العملة.

**مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث من بيع الحكومة لجزء من عائدات النفط الخام الى البنك المركزي مقابل الحصول على الدينار العراقي لتمويل نفقاتها ومع ضعف مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن عدم قدرة القطاع الخاص في جلب العملة الاجنبية مما يجعل هناك تأثير سلبي في الاقتصاد العراقي مما يتطلب التدخل في سوق الصرف الاجنبي للحفاظ على قيمة الدينار العراقي واستقرار سعر الصرف.

**هدف البحث :** يهدف البحث الى:

1- التعرف على السياسة النقدية التحكومية (نافذة بيع العملة).

2- التعرف على تقلبات سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها: إنّ نافذة العملة في البنك المركزي العراقي لها تأثير إيجابي ومباشر على سعر صرف الموازي.

**المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية التحكومية (نافذة العملة) وسعر الصرف**

**المطلب الاول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية التحكومية (نافذة بيع العملة)**

**اولاً: السياسة النقدية التحكومية (نافذة بيع العملة):** سميت نافذة العملة بالسياسة النقدية التحكومية والسبب في ذلك لان عمل البنك المركزي بيع العملة الأجنبية فقط وتدخله يكون باتجاه واحد لتمويل الاستيراد واستجابة للطلب المحلي على العملة الأجنبية، وفي الحالة هذه (سوق الصرف يكون سوق احتكار)، اي الدولة تحتكر مصادر العرض بالنسبة للعملة الاجنبية، وهذا هو حال البلدان الربعية التي تعاني الخلل في الهيكل الاقتصادي، والطلب على السلع يلبي من الاستيراد، ونتيجة للاحتكار المسبق للعملة يقوم البنك المركزي بالبيع إلى

القطاع الخاص بسعر يتم الاعلان عنه مسبقا، وبهذا يكون مزاد العملة هو سوق الصرف والبنك المركزي يؤدي عمل اللاعب الرئيسي. ويكون تأثيره على أسعار الصرف من خلال البيع (علي، د.ت). استخدمت العديد من الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة اتبعت توجهات حديثة في السياسة النقدية وادارتها في اتجاه نحو اعتماد آليات السوق في تسيير الاقتصاد، وفقا لتوصيات من صندوق النقد الدولي، ومن خلال هذا التوجه فقد تم اعتماد سعر صرف مثبت وبما يتلائم مع ظروف الاقتصاد الهيكلية وما يحقق الاستقرار في الأسعار ونمو الاقتصاد في المدى الطويل، ونافذة العملة تم استخدامها كإحدى الاساليب المؤثرة في أسعار الصرف بصورة مباشرة، ويكون استخدامها لضمان الاستقرار النقدي لعبور المدة الانتقالية. من ضمن هذه الدول، والمكسيك وكرواتيا، في المكسيك تم تطبيق نظام الصرف المعلوم بعد سنة 1994 نتيجة الأزمة التي واجهتها، واعتمد البنك المركزي في المكسيك إلى اسلوبين لاحتواء بعض مصادر التقلب (Alejandro & Cuevas، 2001، الصفحات 18-26):

1- شراء العملة الأجنبية من القطاع العام وبالسعر الشائع في الأسواق، ويكون الغرض من هذا الأسلوب استيعاب الأثر المباشر لتقلب إيرادات النفط على أسواق العملات الأجنبية.  
2- نافذة العملة وتمثل (أحد الأدوات المستخدمة من قبل بنك المكسيك المركزي، إذ يقوم بطرح ما يقارب 200 مليون دولاراً من العملات الأجنبية في مزاد العملة بسعر اقل من السوق يرتفع بنسبة 2% من أسعار اقفال اليوم الماضي). أما كرواتيا فقد أحرزت معدلات أقل من التضخم بالمقارنة مع بقية الاقتصادات التي مرّت بالمرحلة الانتقالية، ويعود هذا السبب إلى اعتماد البنك المركزي في كرواتيا على أعداد مختلفة من أدوات البنك المركزي في التأثير في عرض النقد والاحتياطي الدولي، إذ يعتمد بنك كرواتيا المركزي على سعر صرف ثابت اسمياً (في ظل اتباع سياسة استهداف التضخم) ويتدخل في أسواق الصرف مباشرة من خلال المزادات للحفاظ على أسعار الصرف بالحدود التي تهدف إليها والتقليل من التقلبات ذات الأجل القصير.

**ثانياً: مفهوم نافذة بيع العملة:** يقصد بنافذة بيع العملة (هي إحدى الاساليب المستخدمة مباشرة من قبل الاقتصاد الناشئ والتي يكون عمقها المالي ضعيف أو متوسط لتتدخل في سوق الصرف وهدفها الحفاظ على أسعار صرف مستقرة مستوى الأسعار العام (المعموري، 2018، صفحة 24). ويقصد بها أيضاً (هي إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي تؤثر في الأساس النقدي للدولة لغرض مواجهة الضغوط التضخمية والتحكم بالطلب الكلي، وتؤدي عملية نافذة العملة الى الاستقرار في القيمة المحلية للعملة، وذلك من خلال دفاعها عن سعر الصرف التوازني، ويكون انعكاسه بشكل مستحسن على مستوى العام للأسعار "وهناك علاقة عكسية بين نافذة العملة وسعر الصرف الاجنبي، وزيادة مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية يؤدي هذا إلى سعر الصرف العملة الأجنبية منخفض، وارتفاع العملة المحلية" (شليمون، 2017، صفحة 14). وكذلك تعني (ان البنك المركزي يقوم ببيع وشراء الاوراق المالية مثل السندات العامة أو الحكومية والاذونات التجارية) في الأسواق المالية ويكون تأثيرها المباشر على عرض النقود من خلال التأثير على تداول النقود وعلى مقدرة البنوك على خلق الائتمان عن طريق التأثير في الاحتياطي النقدي. وتؤثر هذه العملية على أسعار الفائدة مباشرة نتيجة التغير في مناسيب السيولة، ولضمان فاعليتها يشترط وجود أسواق مالية متطورة والأصول المالية التي يبيعها البنك المركزي أو يشتريها تصنف ضمن إطار عمليات السوق

المفتوحة ب)السندات الحكومية-الذهب-الأوراق المالية التي تصدر عن الخزينة-النقد الاجنبي) والاساس النقدي يستخدم لتسوية هذه العمليات(داغر وقاسم، 2015، صفحة300). يمكن تعريفها بانها(نوع من انواع المزادات للعملة الاجنبية التي تمثل الالية المتبعة من قبل البنوك المركزية ذات العمق المالي المتوسط او الضعيف)(Werner، 2001، الصفحات26-27) وتمثل ايضا أداة التوازن بين عرض النقود من العملات العراقية وعرض النقود من العملات الاجنبية، وساعد الامر هذا على ضبط مناسيب السيولة من العملة المحلية والاستقرار في اسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الاخرى الاجنبية، ونافذة بيع العملة تعد سوقا مركزيا للعملة الاجنبية، إذ يلتقي طلب العملة بالعرض منها ليتكون سعر الصرف(الشبيبي 2013، صفحة28). وهي تمثل احدي الادوات للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي التي يستعملها في التحكم بالطلب الكلي ومواجهة حاجة للسوق من العملة الاجنبية، ولكون العراق بلد ريعي ويعتمد على مبادلة النفط الخام بالنقد الاجنبي ولتغطية النفقات العامة للموازنة الاتحادية فإنه بحاجة الى الدينار العراقي، لذلك فإن نافذة بيع العملة سدت الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في العراق للعملة(الاجنبية الدولار والمحلية الدينار)وكذلك للحفاظ على قيمة الدينار العراقي وتحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار العام(حايط، 2016، صفحة71).

**ثالثا: اهداف ومهام نافذة بيع العملة:** ان من اهداف ومهام نافذة بيع العملة الدور المهم في تحقيق الاستقرار الداخلي والسيطرة على التضخم من خلال الاعتماد على سعر الصرف كمرتكز اسمي ومن أهدافها(المعموري، 2018، صفحة27):

- 1- السيولة العامة والهيمنة على عرض النقد.
- 2- توحيد معدلات سعر الصرف مقابل العملة المحلية.
- 3- التأثير المباشر على نمو الكتلة النقدية من خلال الحد من التضخم.
- 4- امتصاص السيولة واستخدام سياسة التعقيم النقدي(التي يقصد بها استخدام البنك المركزي من تقليل الكتلة النقدية للحد من التضخم)وتقليل الفجوة بين الأسواق(الرسمي-والموازي).
- 5- تحقيق التوازن في العملة الاجنبية من خلال(العرض والطلب).

### المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

**اولا: مفهوم سعر الصرف:** اذ يعد حلقة وصل بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية مما يؤدي الى سهولة المقارنة بين التكاليف والاسعار وتحديدتها بين مختلف الدول وهي بذلك تكون من ابرز المقومات التي تعتمد عليها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وقد تم صياغة مجموعة من التعاريف لسعر الصرف اذ عرف بأنه نسبة مبادلة عملة معينة بوحدات من عملة أخرى(Griffiths، 1998، صفحة62). مفهوم سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدتها واحدة من النقد الأجنبي، والاتجاه الثاني يوصلنا إلى مفهوم سعر الصرف بعدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الوطنية. (William، 1998، p.822) وعرف أيضاً بأنه سعر الوحدة الواحدة من النقد الأجنبي مقابل عدد الوحدات من النقد المحلي فهو السعر الذي تتم به مبادلة احدي العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي وكذلك يعرف هو سعر عملة ما معبراً عنه بواسطة عملة ثانية(Gerber، 2013، صفحة235).

## ثانياً: أشكال سعر الصرف

- 1. سعر الصرف الاسمي:** يعرف بأنه مقياس لقيمة عملة دولة ما التي يمكن تبديلها أو تحويلها إلى عملة دولة أخرى. إذ يتم بيع أو شراء العملات أو تبادل العملات حسب قيم هذه العملة. (حشيش، 1992، ص 124) وقد عرف أيضاً بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية (بوخاري، 2010، ص 120) إذ يتم تحديد أسعار الصرف الاسمية للعملات وفقاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف ولفترة زمنية معينة.
  - 2. سعر الصرف الحقيقي:** يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه معدل مستوى السعر العالمي للمنتجات المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقارنة بعملة مشتركة (Li، 2004، ص 556). وكلما اقترب سعر الصرف الحقيقي من سعر الصرف الاسمي كلما كان معدل التضخم منخفضاً كما أنه ينفع المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم الصحيحة (اويابة و خليل، 2018، ص 164). كما يعد مؤشراً مهماً لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس هبوطاً في القدرة التنافسية الخارجية للبلد (صيد، 2013، ص 24).
- المبحث الثاني: تحليل نافذه مزاد العملة للمدة 2004-2022**

**اولاً: تحليل نافذه مزاد العملة:** تعد نافذه مزاد العملة احدى ادوات السياسة النقدية للسيطرة على مناسب السيولة وامتصاص الفائض النقدي من خلال الافرازات للنفقات العامة، في بداية عمل نافذه العملة الاجنبية في تشرين الاول سنة 2008 حصلت زيادة ملحوظه في الطلب على الدولار وبلغ الاجمالي للمبيعات ما يقارب (17,8) مليون دولاراً واستمر الارتفاع الامر الذي ادى الى خوف المتعاملين في الدولار مما ادى الى التدخل من قبل البنك المركزي العراقي في سوق الصرف، وهذا الاسلوب لم يكن التعامل به في الفترات السابقة، ونتيجة لاستمرار المزاد لممارسة اعماله بشكل منظم فقد ساهم ذلك في خلق الانفتاح في سوق الصرف المحلي والذي فسح المجال بحرية التعامل للعملة الصعبة لدى التجار بهدف التمويل لاستيراداتهم ونجم هذا عن الارتفاع في المعروض السلعي الذي غطى الطلب للحاجة المحلية الذي كان مقيداً منذ فترات طويلة. وهذا ادى الى تحقيق الاستقرار التي شهدتها الاسواق المحلية (الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، 2007، الصفحات 27-28). استخدم البنك المركزي العراقي المزاد اليومي في البيع والشراء للعملة الاجنبية بهدف السيطرة على السيولة العامة والكتلة النقدية، وان الاداة الاولى التي تم تطبيقها في تاريخ 2003/10/4 والعمل لايزال مستمراً بها لغرض السيطرة على الزيادة المفرطة في النقود والسيطرة على حجم السيولة من خلال القاعدة النقدية. الجدول رقم(1) يبين مشتريات ومبيعات البنك المركزي من الدولار العراقي من 2004 والى غاية 2022 إذ اخذت مبيعات البنك المركزي حتى بلغت ذروتها في عام 2014 لتبلغ 54,463 مليون دولاراً وبمعدل نمو سنوي (2.31) وذلك لسحب فائض السيولة وامتصاص فائض الطلب على العملة الاجنبية المتولد من زيادة الانفاق الحكومي في حين كانت عام 2004 تبلغ (6,008) مليون دولاراً، وما يمكن ملاحظته ان مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية انخفضت بين عامي (2014 و 2015 و 2016) نتيجة الى انخفاض اسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، كما ان مشتريات البنك المركزي قد حققت اعلى ارتفاع لها في عام 2008 إذ بلغت (45,500) وبمعدل نمو 61%.

السنة	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية	مبيعات البنك المركزي نافذة بيع العملة	معدل النمو السنوي نافذة بيع العملة %
2004	10,802	6,008	-
2005	10,600	10,463	74.15
2006	16,400	11,175	6.80
2007	26,700	15,980	43.00
2008	45,500	25,869	61.88
2009	23,000	33,992	31.40
2010	41,000	36,171	6.41
2011	51,000	39,798	10.03
2012	57,000	48,649	22.24
2013	62,000	53,231	9.42
2014	47,515	54,463	2.31
2015	32,450	44,304	-18.65
2016	25,653	33,524	-24.33
2017	40,355	42,201	25.88
2018	52,299	47,133	11.69
2019	58.9	51.1	-99.89
2020	30,730	44,080	-13.74
2021	45,997	37,094	-15.85
2022	53,355	46,806	26.18

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، لأعوام متفرقة.

**ثانياً: تحليل سعر الصرف في العراق:** ينفذ البنك المركزي سياسته من خلال توظيف ما يحصل عليه من العملة الأجنبية التي تأتي من الإيراد النفطي، وبما يتلائم مع تحقيق متطلبات التوازن بين الطلب والعرض على العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، البنك المركزي يعرض كميات كبيرة من العملة الأجنبية على عدد محدود من المصارف عن طريق نافذة بيع العملة وفق سعر صرف تجاه الدولار يتم تحديده مسبقاً يسمى (سعر صرف النافذة)، أما بيع وشراء العملة الأجنبية فيتتم من خلال المصارف ومكاتب الصيرفة مع مختلف المتعاملين للعملة الأجنبية وفق سعر صرف بما يناسب حركة الطلب والعرض يسمى (سعر الصرف السوقي) والكميات المطروحة من العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي العراقي تتغير بما يتطلب من تنفيذ سياستها النقدية نحو سعر الصرف هذا من ناحية، من ناحية أخرى الضمان المقبول في الفرق بين سعر الصرف السوقي وسعر الصرف المعلن، ومن الممكن ان يحصل اختلاف بين (السعر الرسمي وسعر السوق) عند عدم السيطرة على سوق العملات لفترة معينة من الفترات، وذلك يعود الى اسباب كثيرة من جانب العرض والطلب، إذ من الممكن ان يقوم البنك المركزي بتزويد المصارف (بالدولار) ولكنه لم يصل الى المستفيد النهائي بالمرونة المطلوبة، الامور هذه تعرقل التدفق للعملة الأجنبية والحصول عليها فيزداد (سعر السوق) وكثيراً ما تحصل هذه الظواهر في الدول النامية بالخصوص ومنها العراق. (الحسيني ومجيد، 2020، صفحة 244) ولغرض التشجيع المصارف على توسيع نطاق خدماتها لكافة الشرائح تطلب شراء الدولار (العملة الأجنبية) وعدم الاقتصر على فئة محدده مع الالتزام بما مضمون في قانون مكافحة الارهاب لسنة 2004 رقم (93) اصدر البنك المركزي تعليمات بيع العملة الأجنبية وشرائها وهي (عبد الرحيم ومحسن، 2016، صفحة 57):

أ- المصرف المجاز يقدم طلب الى البنك المركزي لشراء الدولار مع مرفق اقرار موقع بأن ما ورد في (طلبات الشراء) صحيح ومتفق مع الاغراض الواردة فيه.

ب- تكون مشتريات الدولار من قبل المصارف المجازة بهدف تغطية قيمة الاستيرادات الخاصة بالقطاع الخاص.

ج- المصارف المجازة يسمح لها بشراء الدولار لغرض تغذية الحسابات الخارجية الخاص بها وبنسبة لا تتجاوز ( 20%) من راس المال العامل واحتياطاته المصرف القانونية على ان يقدم كشف تحليلي للصرف.

د- شركات التحويل المالي المجازة يسمح لها الشراء من البنك المركزي العراقي من خلال المصارف العراقية المجازة لتمويل حسابتها الخارجية حسب نسبة لا تتجاوز 0/020 من راس مالها الصحيح وحسب احتياجاتها الصحيحة بشرط ان تقدم كشف تحليلي بأوجه الصرف خلال فترة سبعة ايام من تاريخ التحويل. يلاحظ من الجدول (2) ان المدة (2004-2012) م نلاحظ أنه كلما حاول البنك المركزي رفع قيمة الدينار مقابل الدولار أو الإبقاء على نفس المستوى السابق عبر ضخ كمية أكبر من الدولار ازدادت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، هذه آلية تعمل على ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلك المحلي من خلال ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار دون أن يحقق ذلك أي أثر ايجابي على الانتاج الحقيقي وهذا يقود إلى زيادة حجم الاستيرادات العراقية فضلاً عن زيادة الحوالات المالية الخارجية (ادخارات واستثمارات) وزيادة الطلب على العملة الأجنبية في السوق الموازي، أن مثل هذه السياسة تعمل على رفع الطلب الكلي المحلي وتقوية الناتج الاجنبي وتراجع نمو الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطة النقدية (الدليمي، 2015، صفحة 43). اما المدة (2008-2020) اتسمت هذه المدة بثبات سعر الصرف، لذا فإن نظام الصرف الثابت التي اتبعته السياسة النقدية في هذه المرحلة لم يخدم هدفها المتمثل في استقرار الأسعار خاصة في ظل سياسة مالية توسعية وانخفاض الطاقة الانتاجية المحلية في استيعاب الإنفاق المتنامي وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار في السوق الموازي ومن ثم اتساع الاختلالات السعرية منذ أن تبني البنك المركزي نظام الصرف الثابت فقدت السلطة النقدية استقلاليتها، إذ إن أي محاولة لتبني سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض سعر الفائدة أو توسيع القاعدة النقدية، سوف يشجع حاملي المحفظة المالية على تقليل حيازتهم الدينارية من خلال استبدالها بالدولار الاميركي عبر نافذة العملة الأجنبية، وبينما يشتري البنك المركزي هذه الدنانير للحفاظ على ثبات سعر الصرف فإن هذا سيثبط محاولة التوسع النقدي.

جدول (2) سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	سعر الصرف الرسمي (نافذة العملة)	سعر الصرف في السوق الموازي
2004	1460	1462
2005	1474	1478
2006	1391	1463
2007	1217	1214
2008	1172	1180
2009	1170	1185
2010	1170	1185
2011	1170	1217
2012	1166	1207
2013	1166	1222
2014	1166	1206
2015	1190	1247
2016	1190	1275
2017	1190	1125
2018	1190	1208.0
2019	9011	1201.7
2020	1190	1234
2021	1470	1474
2022	1470	1476

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث المنشرة السنوية لسنوات مختلفة.

**المبحث الثالث: قياس العلاقة السببية بين نافذة مزاد العملة وسعر الصرف الموازي**  
**أولاً : توصيف وصياغة النموذج:** لتوضيح النموذج قياسي وتقدير العلاقة السببية بين نافذة العملة (بيع العملة، شراء العملة) و متغير سعر الصرف الموازي في العراق وقد تم اختيار سعر الصرف الموازي وذلك لكثرة التقلبات في هذه السعر بينما في سعر الصرف الرسمي يوجد تقارب وبعض الأحيان هناك ثبات أثناء فترة زمنية معينة ، يمكن توضيحها كالآتي :

- 1- سعر الصرف الموازي (EX1) (متغير تابع).
  - 2- شراء العملة من وزارة المالية (p1) (متغير مستقل).
  - 3- بيع العملة من قبل البنك المركزي (p2) (متغير مستقل).
- ثانياً: اختبار العلاقة السببية لكرانجر: من اجل تحديد اتجاه سبب التأثير في متغيرات البحث تم استخدام اختبار سببية كرانجر وبعد ان تم إجراء الاختبار يتبين لنا ما يأتي:**  
 جدول (3) العلاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/03/24 Time: 19:10			
Sample: 2004 2022			
	Lags: 2		
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
P1 does not Granger Cause EX1	17	2.12676	20040.
EX1 does not Granger Cause P1		0.51132	0.6122
P2 does not Granger Cause EX1	17	0.71063	0.5109
EX1 does not Granger Cause P2		0.67700	0.5265
P2 does not Granger Cause P1	17	0.65193	0.5385
P1 does not Granger Cause P2		3.51189	3030.0

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12  
 ويلاحظ من الجدول(3) اختبار اتجاه السببية لكرانجر ما يأتي:

1. توجد علاقة سببية باتجاه واحد من متغير نافذة شراء العملة من وزارة المالية (p1) باتجاه سعر الصرف الموازي (EX1) وذلك لكون القيمة الاحتمالية اقل من 5%، لان مشتريات البنك المركزي تؤثر على سعر الصرف الموازي من خلال طرحها عن طريق نافذة العملة. بينما لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف الموازي (EX1) باتجاه شراء العملة من وزارة المالية (p1)، لان سعر الصرف الموازي لا يؤثر على مشتريات البنك المركزي.
2. لا توجد علاقة سببية باتجاهين بين بيع العملة من قبل البنك المركزي (p2) باتجاه وسعر الصرف الموازي (EX1)، وكذلك من سعر الصرف الموازي (EX1) باتجاه بيع العملة من قبل البنك المركزي (p2).
3. توجد علاقة سببية باتجاه واحد من متغير نافذة شراء العملة من وزارة المالية (p1) باتجاه متغير نافذة مبيعات البنك المركزي (p2) وذلك لكون القيمة الاحتمالية اقل من 5%، لان مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية للعملة الأجنبية وبيعها من أثناء نافذة بيع العملة مما يؤدي الى استقرار سعر الصرف الموازي.

## الاستنتاجات والتوصيات:

### الاستنتاجات

1. توجد علاقة سببية باتجاه واحد من متغير نافذة شراء العملة من وزارة المالية (p1) باتجاه سعر الصرف الموازي (EX1).
2. توجد علاقة سببية باتجاه واحد من متغير نافذة شراء العملة من وزارة المالية (p1) باتجاه متغير نافذة مبيعات البنك المركزي (p2).
3. إن شراء العملة الاجنبية من الحكومة (وزارة المالية) يمثل القاعدة الاساسية التي تستطيع من خلاله السياسة النقدية من التحكم في المعروض النقدي من العملة الاجنبية (الدولار).
4. ان مصدر العملة الاجنبية متاتي بدرجة كبيرة من ايرادات النفط لذلك فأن عرض العملة الاجنبية يرتبط وبدرجة عالية بأسعار النفط المصدرة.
5. إن الهدف الرئيسي- للبنك المركزي هو تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ويرتبط باستقرار البلد امنيا وسياسيا.

### التوصيات

1. العمل على تنويع مصادر الدخل من خلال تفعيل القطاعات الأخرى (الصناعة، الزراعة التجارة، السياحة) والعمل على تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية لأنها مصدر معرض للصدمات بصورة دائمة والاعتماد على مصادر اخرى (كالرسوم والضرائب) مع مراعاة النشاطات التي تفرض عليها لاجتناب الاضرار بالطبقات الفقيرة.
2. المراقبة الشديدة من قبل البنك المركزي على الجهات التي تتعامل في سوق الصرف، لأنها تعاملات يشوبها الكثير من الفساد الاداري فضلا عن غسيل الاموال حيث تسعى الجهات هذه الى المضاربة في الكمية من العملة الاجنبية التي تحصل عليها من نافذة بيع العملة والاستفادة من الفرق للأسعار في السوق الموازية.
3. على البنك المركزي العراقي لزيادة عدد المصارف وشركات التحويل المالي التي تتعامل مع نافذة البنك المركزي لبيع العملة الاجنبية وذلك للتقليل من فرص الاحتكار في بيع العملة الاجنبية فضلا عن سهولة ايقاف اي مصرف او شركة التي تخالف التعليمات.
4. العمل على التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من اجل التقليل من الانفاق الحكومي لأنه يعد السبب الرئيسي- في زيادة عرض النقد وهدر الاحتياطات من العملة الاجنبية للوصول الى مرحلة تنويع الموارد والزيادة في الاستثمارات التي تمنع الهدر في الاحتياطي الاجنبي

## REFERENCES

### المصادر

1. امجد فخري عبيد المعمري، توجهات السياسة النقدية في العراق بعد 2003، مصدر سابق.
2. امجد فخري عبيد المعموري، توجهات السياسة النقدية في العراق بعد 2003 ودورها في توجيه نافذة بيع العملة والاحتياطات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، 2018.
3. بلقاسم عباس، سياسات سعر الصرف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
4. جيمس غريير، الاقتصاد الدولي، ترجمة هيثم عيسى واخرون، المركز العربي للتعريب

- والترجمة، دمشق، 2013، ص235.
5. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، د، ط، ابو ظبي 2007.
6. سنان الشبيبي، تقرير البنك المركزي العراقي الاقتصادي السنوي، 2013.
7. صالح اويابة وعبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر 1990-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (15)، العدد (2)، 2018.
8. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيله الاسمي المثبت رسمياً للدينار العراقي تجاه الدولار الاميركي، مجلة العلوم العراقية الاقتصادية، العدد 2015، 46.
9. منى جابر حايط، اليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع اشارة خاصة لمزاد العملة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2016.
10. نجلة شمعون شليمون، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الاميركي للمدة من 2004-2005، البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد 2017، 2.
11. هاشم جبار الحسيني، زهراء كاظم مجيد، نافذة بيع العملة وتأثيرها على بعض مؤشرات اداء المصارف التجارية في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 34، حزيران 2020.
12. هاشم طلعت عبد الرحيم، شاكر محسن، تأثير نافذة بيع العملة في مخاطر اسعار الصرف دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي، مجلة العلوم الادارية العراقية، مجلد 2، عدد 1 2016.
13. Cuevas, Con Alfredo and Werner Alejandro M. (2001) "The Mexican Experience with a Floating Exchange-Rate Regime" IMF work paper Washington ,DC ,
14. Gray , S,karam, Ph,Meeyam, V, and STUBBE, "Monetary Issue in the Middle East AND NORTH Africa Region A Poiicy Implementation.
15. Griffiths, A. and S. wall, 'Applied Economic, 7ed" London, England, 1998.
16. Werner, Alejandro , 2001 , Mexico's Experience with a Floating Exchange Rate , Mexico's central bank.
17. William, J. Baumol, "Economics: Principles and Policy" 7ed, the Dryden press, New York University, 1998.